الأنباء
السبت 25 يوليو 2015

مفروضة على المصانع بـ 80 دينارا لكل حاوية للإفراج الجمركي

الإجراءات الأمنية تؤجل البت برسوم الواردات الكيماوية

هديل الخطيب

علمت «الأنباء» أن الجهات الحكومية المعنية بمراقبة دخول وخروج البضائع والمنتجات الخاصة بالمصانع الكويتية، وعلى رأسها الإدارة العامة للجمارك، التي اتخذت إجراءات مشددة على حركة هذه البضائع خصوصا بعد التفجير الإرهابي الأخير الذي تعرضت له الكويت وذلك من باب التصدي لدخول اي مواد متفجرة أو ممنوعة قد تستخدم بعمليات إرهابية محتملة.

وأدت هذه الإجراءات الى ارجاء ملف مهم للقطاع الصناعي متعلق بالرسوم المفروضة على الإفراج الجمركي والمفروضة على الواردات الكيماوية للمصانع المحلية تبلغ 80 دينارا على كل حاوية تأتي من الخارج، مما قد يعرض شركات صناعية كثيرة لضغوط مالية تخفض أرباحها.

وكان من المفترض أن يتم التراجع عن تطبيق هذه الرسوم وتطبيق نظام العينة العشوائية على المواد الكيماوية التي تستوردها المصانع من الخارج خلال الفترة القريبة الماضية، ما يعني عدم التزام المصانع بدفع الرسوم على كل حاوية ولكن على عينات عشوائية فقط، إلا أن التطورات الأمنية أجلت البت في الآلية الجديدة.

وفي المقابل، ناشدت بعض المصانع عبر «الأنباء» النظر في هذا الملف، والأخذ بالتجربة الخليجية، حيث ان جميع المنشآت الصناعية في دول الخليج لا تدفع رسوما جمركية على كل حاوية وانما تكتفي بالرخصة التي تمنحها إياها الجهة المختصة باستيراد المواد الكيماوية من الخارج.

كما طالبت بايجاد حل جذري وسريع لموضوع رسوم الافراج الجمركي، لكي لا تتضرر المصانع او تضطر الى أن تعكس التكلفة على أسعار البضائع.

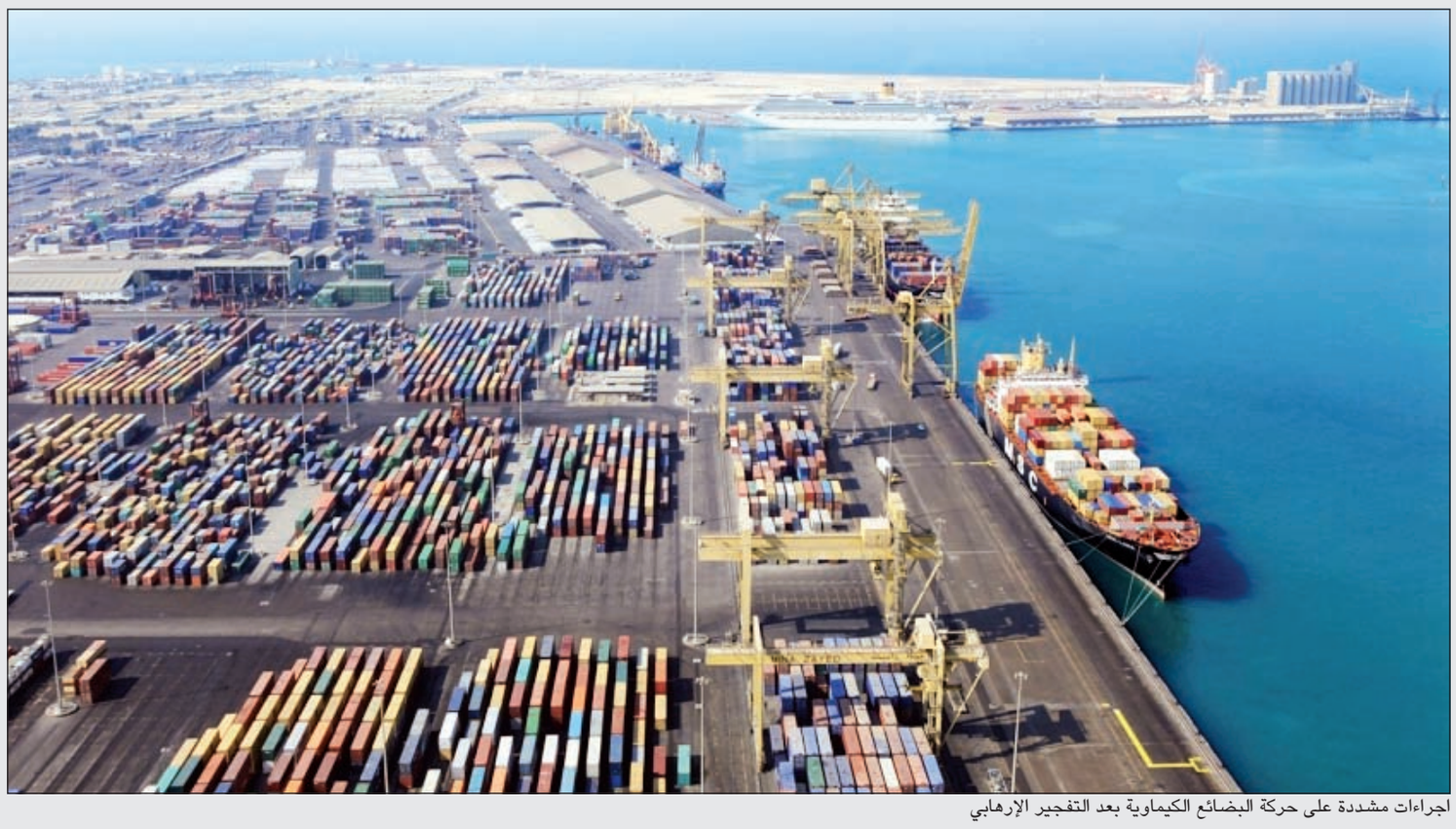
اجراءات مشددة على حركة البضائع الكيماوية بعد التفجير الإرهابي

مصانع تناشد المعنيين حل أزمة الإفراج الجمركي وتزايد التكاليف

مطالب بالأخذ بالعينات العشوائية بدل تفتيش الحاويات

مخاوف من انعكاس التكلفة على أسعار البضائع

تفاصيل القضية

وفي تفاصيل القضية، فمنذ منتصف عام 2013، تم فرض رسوم مالية على القطاع الصناعي بعد ان أخفقت شركة في اجراء الفحص نظرا لعدم تخصصها، مما دفع الى فرض رسوم باهظة تبلغ 80 دينارا على كل حاوية من نفس المادة الكيماوية.

وبعد اعتراض اتحاد الصناعات الكويتية، تم الأخذ بنظام فحص العينة العشوائية للشحنات الواردة بدلا من فحص كل عينة على حدة من نفس المادة، وقد تم تطبيقها بشكل عشوائي على 3 مصانع فقط، إلا أنه قد ألغي ذلك النظام أيضا وعادت الى جمع رسوم مالية على كل حاوية من نفس المادة بذريعة تطبيقها للمادة (23) من قانون البيئة الجديد والتي تنص على «الالتزام بالحصول على موافقات الجهات المعنية عند استيراد أو تصدير المواد الخطرة والمواد الكيميائية، كما يشترط للتصريح بذلك إتمام إجراءات الفحص والمطابقة والتدقيق من الجهات المعنية أو من الشركات المؤهلة لهذا الغرض، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والاشتراطات المنظمة لذلك والسجلات المطلوبة ومسؤوليات الجهات المعنية تجاهها».

وعلى الطرف الآخر، تتبع الإدارة العامة للجمارك آلية مختلفة تماما عن القانون، إذ لا تقوم الإدارة بالتفتيش على الشحنات الواردة إلا إذا ثبت وجود شبهات بعينها، وذلك لأن النظام المتبع هو الإفراج النهائي على البيانات الجمركية بشكل غير مشروط. ونتيجة لذلك الاختلاف في الاجراءات بين الطرفين، تم توقيف شحنات المصانع من المواد الكيماوية الواردة لأكثر من مرة ولمدة لا تقل عن أسبوع مما أدى إلى شل عمل بعض المصانع وتكدس البضائع في الميناء.

«بيتك»: صفقات «الاستثماري» الأعلى منذ عام بـ 24٪

أشار التقرير العقاري الشهري الصادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) الى ان قيمة التداولات العقارية شهدت نسب ارتفاع شهرية معتدلة فيما يتعلق بمبيعات العقار السكني قدرها 9٪، بينما كان العقار الاستثماري هو الأكثر نموا على أساس شهري بنسبة نمو قدرها 42٪، في حين حققت تداولات العقار التجاري ارتفاعا نسبته 16٪ خلال شهر يونيو 2015، وبرغم هذا الارتفاع الواضح في قيمة المبيعات العقارية، إلا أن متوسط قيمة صفقة العقار السكني اتجه نحو الانخفاض على أساس شهري بنسبة 9٪ مسجلا نحو 335 ألف دينار في حين ارتفع على أساس سنوي بنسبة 15٪، بينما شهدت قيمة الصفقة من العقارات الاستثمارية ارتفاعا على أساس شهري هو الأعلى منذ عام نسبته 24٪، بينما واصلت اتجاهها نحو الانخفاض على أساس سنوي بنسبة 32٪، إذ فاقت قيمة الصفقة مليون دينار في يونيو، إلا أن متوسط قيمة الصفقة من العقارات التجارية قد اتخذ اتجاها تنازليا على أساس شهري نسبته 3٪ في حين وصل تراجعها إلى 66٪ مقارنة بمستوياتها غير المسبوقة التي سجلت منذ عام إذ بلغت قيمة الصفقة حوالي 4,4 ملايين دينار خلال يونيو شهدتها في يونيو 2014 الذي سجل 578,5 مليون دينار، وقد سجل شهر يونيو 2015 ثاني أعلى نسبة انخفاض يشهدها الشهر بعد يونيو 2009.

ولفت التقرير الى ارتفاع متوسط المبيعات العقارية التي تتم في اليوم الواحد إلى نحو 16 مليون دينار في يونيو الذي بلغ عدد أيام التداول الفعلي فيه 22 يوما مقارنة بمتوسط تداول يومي قدره 13 مليون دينار خلال أيام شهر مايو 21 يوما، وساهمت الزيادة الشهرية في المبيعات العقارية إلى ارتفاع إجمالي قيمة التداولات العقارية خلال الشهر، فقد زادت مبيعات العقار السكني الخاص على أساس شهري في يونيو بنسبة 9٪ مقارنة بقيمتها في مايو، كما ارتفعت المبيعات العقارية الاستثمارية بثاني أعلى نسبة خلال العام وصلت 42٪ في يونيو، في حين سجلت مبيعات العقارات التجارية ارتفاعا بنسبة 16٪ في يونيو 205.

أما من حيث قيمة التداولات وفقا لطريقة إجرائها وتسجيلها سواء بالعقود أو الوكالات، فقد وصلت قيمة إجمالي تداولات العقود إلى 277,8 مليون دينار محققة نسبة نمو قدرها 6٪ على أساس شهري وبنحو 16 مليون دينار مقارنة بحوالي 262,2 مليون دينار في مايو.

16 مليون دينار متوسط المبيعات العقارية اليومية في يونيو

حولي تتصدر المبيعات العقارية بـ 143 مليوناً تشكل 41٪

وقال التقرير ان قيمة التداولات العقارية عاودت ارتفاعها على أساس شهري في يونيو 2015، إذ وصلت قيمتها إلى أكثر من 347 مليون دينار بارتفاع شهري نسبته 25٪ وبحوالي 69 مليون دينار مقارنة بقيمتها التي كانت سجلت نحو 278 مليون دينار في مايو الذي شهد تراجعها الشهري الثاني على التوالي بنسبة قدرها 18٪، في حين سجلت قيمتها تراجعا على أساس سنوي في يونيو 2015 نسبته 40٪ وبقيمة قدرها 231 مليون دينار عن مستوياتها الاستثنائية التي كانت قد سجلت في مايو 2015.

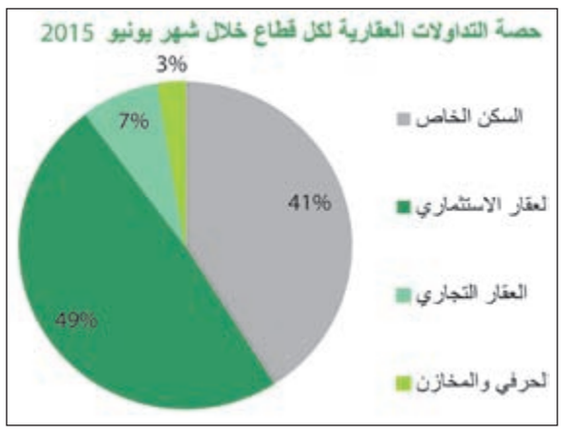

605 صفقات عقارية في مايو

ذكر تقرير بيتك العقاري انه نتيجة لارتفاع قيمة التداولات بنسبة 25٪ مع ارتفاع في عددها بنسبة 18٪، ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنسبة 5٪ وبحوالي 29 ألف دينار خلال يونيو ليصل إلى نحو 574 ألف دينار مقارنة بقيمته التي كانت قد انخفضت إلى 545 ألف دينار بنسبة 13٪ في مايو، بينما تراجع متوسط قيمة الصفقة على أساس سنوي بنسبة 18٪ وبحوالي 128 ألف دينار في مايو مقارنة بمستوياتها الاستثنائية في يونيو 2015 التي كانت قد سجلت 702 ألف دينار. وبلغ إجمالي عدد الصفقات العقارية المتداولة نحو 605 صفقات في مايو (497 صفقة عقود.

حركة بيع العقارات في المحافظات الـ 6 خلال يونيو

1- محافظة حولي: بلغت قيمة المبيعات العقارية بما يزيد على 143 مليونا تشكل 41٪ من قيمة التداولات العقارية خلال الشهر لعدد 119 صفقة تمثل 20٪ من عدد الصفقات في يونيو مقارنة بحوالي 90,7 مليون دينار قيمة لعدد 107 صفقات وتعد هذه القيمة حوالي 34٪ من قيمة التداولات العقارية في مايو.

2- محافظة الأحمدي: وصلت بقيمة مبيعات تقدر بنحو 71 مليون دينار من بيع 243 صفقة وتمثل تلك القيمة 21٪ من قيمة التداولات العقارية بينما تشكل 40٪ من عدد الصفقات العقارية خلال يونيو مقارنة بحوالي 55 مليون دينار قيمة لعدد 155 صفقة في مايو وتشكل تلك القيمة نحو 21٪ من قيمة إجمالي التداولات العقارية وتمثل حصة قدرها 30٪ من إجمالي عددها.

3- محافظة مبارك الكبير: بلغت قيمة تداولات بلغت نحو 45,5 مليون دينار من بيع 113 صفقة وتمثل تلك القيمة 13٪ من قيمة التداولات العقارية، بينما تشكل 19٪ من عدد الصفقات العقارية خلال يونيو مقارنة بنحو 40,7 مليون دينار من بيع 117 صفقة وتساهم تلك القيمة 15,3٪ من قيمة الصفقات العقارية في مايو وتمثل 23٪ من إجمالي العدد.

4- محافظة العاصمة: شهدت تداولات بقيمة 45,2 مليون دينار لتشكل نحو 13٪ من قيمة المبيعات العقارية، بينما سجل عددها 44 صفقة تمثل 7٪ من عدد الصفقات في يونيو مقارنة بقيمة 33,7 مليون دينار تشكل 13٪ من قيمة التداولات العقارية في مايو، وكان قد وصل عددها إلى 46 صفقة كانت شكلت 9٪ من إجمالي عدد الصفقات في مايو.

5- محافظة الفروانية: اقتربت المبيعات من 32 مليون دينار تمثل 9٪ من قيمة التداولات في يونيو ويشكل عددها نحو 10٪ من إجمالي الصفقات في يونيو، مقارنة بحوالي 39,6 مليون دينار لعدد 50 صفقة وتسهم تلك القيمة في نحو 15٪ من قيمة إجمالي التداولات، في حين كانت تشكل 10٪ من عددها في مايو.

6- محافظة الجهراء: تقترب من 10 ملايين دينار تمثل 2,8٪ من قيمة المبيعات العقارية لنحو 28 صفقة تشكل 5٪ من عددها خلال يونيو مقارنة بنحو 12,4 مليون دينار قيمة لحوالي 7٪ من عدد الصفقات في مايو.

خدمات إعلانية

بنمو 15٪.. والإيرادات التشغيلية تسجل 1,9 مليون درهم

«الاتحاد الوطني» يربح 1,2 مليون درهم في النصف الأول

اعلن بنك الاتحاد الوطني عن تحقيق ارباح قوية في النصف الأول من العام 2015 بقيمة 1,186 مليون درهم (مقارنة بمبلغ 1,032 مليون درهم للنصف الأول من عام 2014)، بزيادة قدرها 15٪ عن نفس الفترة من العام 2014، كما سجلت ارباح الربع الثاني من العام 2015 مبلغ 571 مليون درهم (مقارنة بمبلغ 520 مليون درهم للربع الثاني من عام 2014) وبزيادة قدرها 10٪ عن نفس الربع من العام السابق.

وتعليقا على النتائج، قال الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد الوطني محمد نصر عابدين: «تمكنت مجموعة بنك الاتحاد الوطني من تحقيق مستوى غير مسبوق من الأصول في النصف الأول لعام 2015 حيث تجاوز اجمالي أصول المجموعة ولأول مرة حاجز المائة مليار درهم، وجاءت الزيادة المطردة في الأصول من خلال التركيز على تحقيق نمو مستدام في أنشطة الأعمال الرئيسية».

وأضاف: «استمرت المجموعة في تحقيق أداء مالي قوي حيث سجلت الأرباح التشغيلية عن فترة الستة أشهر مبلغ 1,9 مليار درهم بالاضافة الى استمرار تحسن مؤشرات جودة الأصول حيث تجاوزت نسبة تغطية خسائر القروض حد 100٪ في النصف الأول من العام».

وقال البنك في بيان الارباح ان الايرادات التشغيلية سجلت 1,914 مليون درهم عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2015 (مقارنة بمبلغ 1,596 مليون درهم عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2014) وبنسبة زيادة قدرها 20٪ عن نفس الفترة من العام السابق. ارتفع صافي الدخل من الفوائد والدخل من التمويل الاسلامي الى 1,475 مليون درهم في النصف الأول من العام 2015 (مقارنة بمبلغ 1,273 مليون درهم في النصف الأول من العام 2014)، بزيادة قدرها 16٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

100 مليار درهم.. أصول المجموعة

وذكر البيان ان اجمالى أصول مجموعة بنك الاتحاد الوطنى تخطت حاجز المائة مليار درهم ليسجل مبلغ 103,8 مليارات درهم كما في 30 يونيو 2015 بنسبة زيادة قدرها 13٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ونسبة زيادة قدرها 11٪ عن نهاية العام السابق. وجاءت الزيادة المحققة في اجمالى الأصول نتيجة لزيادة كل من محفظة القروض والمحفظة الاستثمارية للمجموعة، حقق اجمالى القروض والسلفيات في النصف الأول من العام نسبة زيادة قدرها 9٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ونسبة زيادة قدرها 5٪ عن نهاية العام السابق ليسجل مبلغ 67,6 مليار درهم كما في 30 يونيو 2015،

محمد نصر عابدين

عابدين: قفزة في نمو أصول المجموعة لتتخطى حاجز الـ100 مليار درهم

نمو صافي الدخل من الفوائد والتمويل الإسلامي إلى 1,475 مليون درهم

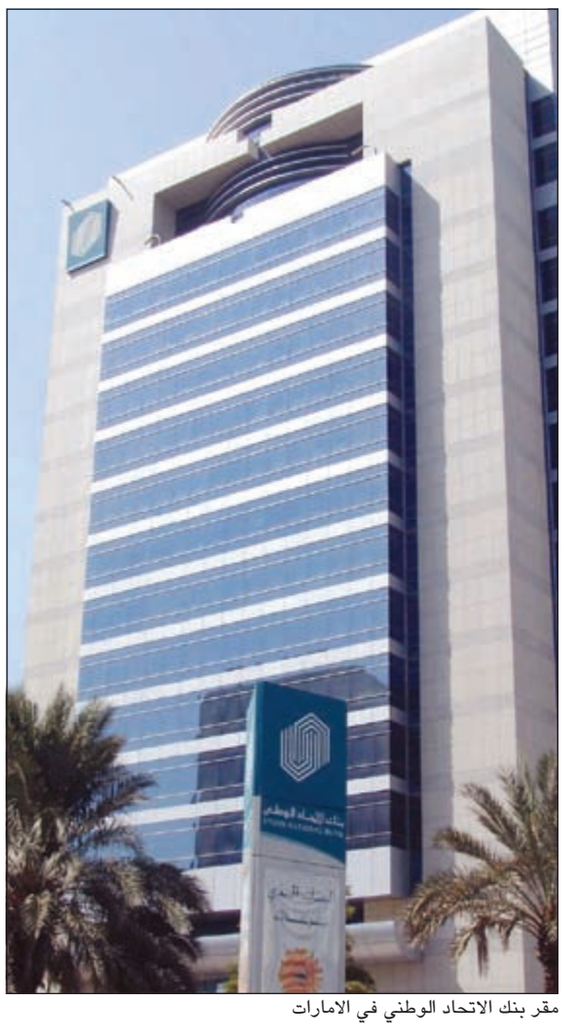
مقر بنك الاتحاد الوطني في الامارات

وسجلت المحفظة الاستثمارية للمجموعة زيادة كبيرة قدرها 42٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ونسبة زيادة قدرها 34٪ عن نهاية العام السابق لتصل الى 15,6 مليار درهم.

ودائع العملاء

كما سجلت ودائع العملاء 73,2 مليار درهم كما في 30 يونيو 2015 بنسبة زيادة قدرها 9٪ مقارنة بكل من نفس الفترة من العام السابق ونهاية العام السابق. استمر وضع السيولة للمجموعة مريحا حيث بلغت الأصول السائلة متضمنة الاستثمارات نسبة 30,6٪ من اجمالي الموجودات كما في 30 يونيو 2015، وبلغت نسبة القروض للودائع 92,3٪ كما في 30 يونيو 2015 (مقابل 95,1٪ في 31 ديسمبر 2014)، كما استمرت نسب السيولة والمحسوبة وفقا لمقررات المصرف المركزى لدولة الامارات في حدود المتطلبات الرقابية كما في 30 يونيو 2015.

وشهدت المصاريف التشغيلية زيادة بنسبة 13٪ عن نفس الفترة من العام السابق والتى سجلت مبلغ 518 مليون درهم في النصف الأول من العام 2015 نتيجة لاستمرار المجموعة في الاستثمار في مجالات التكنولوجيا ومبادرات تعزيز الأعمال، وبالرغم من ذلك، تحسن معدل الكفاءة (التكلفة الى الدخل) للمجموعة الى نسبة 27,1٪ في النصف الأول من العام 2015.

مؤشرات الربحية والقوة المالية

وذكر بيان البنك ان العائد السنوي ارتفع على متوسط حقوق المساهمين، باستثناء سندات الشق الأول من رأس المال، الى نسبة 15,7٪ في النصف الأول من العام 2015 (مقابل نسبة 15,2٪ في النصف الأول من العام 2014)، كما ارتفع العائد السنوي على متوسط الأصول الى نسبة 2,4٪ في النصف الأول من العام 2015 (مقابل نسبة 2,3٪ في النصف الأول من العام 2014)، وسجل العائد على السهم للنصف الأول من العام مبلغ 0,42 درهم (مقابل مبلغ 0,35 درهم في النصف الأول من العام 2014)، بزيادة قدرها 20٪ عن نفس الفترة من العام 2014.